شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

تصريح حكومي غير موفق

كنت أتمنى لو أن الزميل والصديق علي الموسوي، المستشار الإعلامي لرئيس الوزراء قد اهتم بشأن آخر يعطي فيه رأيه غير التعليق على التظاهرة الصغيرة التي خرجت يوم السبت في ذكرى اليوم العراقي المجيد، يوم التظاهرات السلمية المطالبة بحقوق الشعب المهدورة وحرياته المستباحة من الحكومة بكافة أطرافها وكتلها وائتلافاتها من دون أي استثناء.

السيد الموسوي اعتبر في تصريح له يوم الأحد أن القائمين على التظاهرات "فشلوا" في تحشيد أبناء الشعب العراقي وإقناعهم بمطالبهم، قائلاً إن "قلة عدد المتظاهرين يوماً بعد يوم في ساحة التحرير وسط بغداد أثبت فشل القائمين على التظاهرات في تحشيد المتظاهرين وإقناعهم بمطالبهم"، لينتهي إلى القول ما يبدو انه المغزى المطلوب من التصريح "إن الحكومة ليست وراء نقصان عدد المتظاهرين، فكل ما فعلته من نشر قوات أمنية في ساحة التظاهر كان لحماية التظاهرات، وليس لغرض قمع المتظاهرين".

لا أظن أن المستشار الحكومي كان موفقاً في تحليله، فتظاهرة يوم السبت لم تكن هي الفعالية التي تداعى إليها ناشطو التظاهرات لإحياء ذكرى يوم ٢٥ شباط وتمجيد بطولة شهدائه وجرحاه ومعتقليه الذين نالوا من عسف الحكومة التي يتحدث الصديق الموسوي باسمها ما لا يختلف كثيراً عن عسف نظام صدام حسين..

أعرف ان هذه المقارنة تغيظ كثيرا السيد الموسوي وزملاءه ورؤساءه، لكن هذه هي الحقيقة، ففي ٢٥ شباط ٢٠١١ وفي أيام كثيرة لاحقة تجاوزت الحكومة وأجهزتها الأمنية كثيراً على أحكام الدستور باستخدام أساليب القوة الغاشمة والقمع السافر لمنع انطلاق التظاهرات (خطاب رئيس الوزراء التحريضي عشية ٢٥ شباط وفرض حال حظر التجوال في مرتين متتاليتين) وقمع المتظاهرين بعد تحديهم القرارات الحكومية وقتل وجرح العديد منهم وملاحقة واعتقال الناشطين من دون رخصة من القضاء وإساءة معاملتهم بتعذيبهم جسدياً وترهيبهم نفسياً، وهو ما حصل بدلٍ المرة عشر مرات في الأقل على مدى عدة أسابيع، وهذا كله موثق بالصورة والصوت وبشهادات الشهود العيان. فكيف يستقيم مع هذا قول الزميل الموسوي بأن إجراءات الحكومة ليست وراء نقصان عدد المتظاهرين وان نشر القوات الأمنية كان غرضه حماية المتظاهرين!؟

كنت أتمنى ألاّ يتورّط الزميل الموسوي في الدفاع عن نقطة سوداء في تاريخ هذه الحكومة، فثمة من يُراقب اليوم ويحاسب في المستقبل عن الشهادات غير الصحيحة.. انه التاريخ. وفي الواقع كنت أتمنى أن يحضر السيد الموسوي أو أي ممثل آخر لرئيس الوزراء يوم الجمعة الماضي حيث جرت تحت نصب الحرية في ساحة التحرير الفعالية الاستذكارية الرئيسية، ليقابل جزءاً كبيراً من نخبة البلد الثقافية والمدنية، وليقدم اعتذاراً – ضمنياً في الأقل– عن القمع الحكومي الذي حصل في ٢٥ شباط ٢٠١١ وأيام عديدة لاحقة، فالحكومة بلسان رئيسها نفسه أعلنت غداة تظاهرات العام الماضي أن مطالب المتظاهرين وشعاراتهم صحيحة وسليمة ومشروعة وتعهدت بتحقيقها، نافية بذلك – ضمنياً– أن المتظاهرين بعثيون وقاعديون كما جاء في بيان رئيس الحكومة عشية انطلاق التظاهرات.

بدل التعبير عن شعور بالانتصار على المتظاهرين، كنت أتمنى أن يهتم الزميل علي الموسوي بقضايا جوهرية تتصل بحياة الشعب العراقي وبهمومه الثقيلة وبأحوال البلد التي لا تسرّ إلا الأعداء. وعلى سبيل المثال فأنه بينما كان الموسوي يُطلق تصريحه هذا كانت وسائل الإعلام تتناقل خبراً جديداً يتحدث عن مكانة العراق المتأخرة للغاية في مؤشر الأداء البيئي (EPI) الصادر عن جامعة ييل الأميركية والذي يُظهر ان العراق في وضع صعب على صعيد التدهور البيئي، وقضايا إدارة المياه، وتلوث الهواء، حيث "لا تنخفض لديه معايير الأداء بل أنها في تراجع مستمر".

هنا رابط التقرير الكامل للمؤشر لمن يرغب في الإطلاع.
http://epi.yale.edu/downloads

مجلس الوزراء.. (أرشيف)

تغيّر الموقف العراقي من الأسد بعث برسائل ايجابية إلى الرياض

الحكومة تؤكد دوراً أميركيا بعودة العلاقات مع السعودية

كشف مستشار بارز في مجلس الوزراء، أن كلا من الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي، فضلا عن الأردن ومصر كان لهم دور بارز في ترطيب العلاقات بين العراق والسعودية، كما أشار إلى أن التزام الحكومة بقرارات الجامعة العربية تجاه الأزمة السورية، أوصل رسائل ايجابية إلى الرياض وهو ما شجعها على تعيين سفير لها وان كان غير مقيم، في حين أشاد بموقف الدبلوماسية العراقية في التعامل مع هذين الملفين، وقال "ان نجاح بغداد في استمالة العرب عزز من حظوظ خروج القمة العربية في العراق بنتائج ايجابية"

□ بغداد / المدى

يأتي ذلك في وقت أكدت الحكومة، أمس، عدم تلقيها أي رفض أو اعتذار من أية دولة عربية، لغاية الآن، لحضور قمة بغداد، مشيرة إلى أن هناك تأكيدات من الدول كافة على حضور القمة المقرر عقدها في آذار المقبل.

وكانت الرياض قد رشحت الأسبوع الماضي سفيرها لدى الأردن فهد عبد المحسن الزيد ليكون سفيراً غير مقيم في بغداد، أمر رحبت به الحكومة العراقية وقالت انه خطوة نحو الاتجاه الصحيح.

وقال عادل بروراي "كان لواشنطن والاتحاد الأوربي دور كبير في التأثير على دول المنطقة كالأردن ومصر باتجاه إعادة ترتيب العلاقات بين بغداد والرياض، وهو أمر يحسب أيضا إلى الدبلوماسية العراقية المتمثلة برئيس الوزراء نوري المالكي ووزير الخارجية هوشيار زيباري الذين عملوا خلال الفترة الماضية على توطيد العلاقات مع دول المنطقة كافة".

وأردف "لواشنطن دور مهم في المنطقة العربية بالتزامن مع التغييرات التي تشهدها، لاسيما مع سقوط أنظمة مهمة، فهي تحاول الاطلاع على ما يحدث والتأثير بما لديها من إمكانات من اجل توطيد العلاقات مع العرب لأجل المحافظة على مصالحها".

وتابع بروراي في تصريح خص به (المدى)، أمس "واستمرت المباحثات بين بغداد والرياض من خلال الاجتماعات المتكررة للجامعة العربية التي كانت تنعقد لغرض مناقشة الملف السوري، وأدت إلى اتخاذ السعودية قرار بتعيين سفير غير مقيم لها في بغداد والذي كون نقطة ايجابية نحو إعادة العلاقات بين الطرفين".

وعن تأثير الموقف العراقي من الأزمة السورية على العلاقات العراقية السعودية قال المستشار الحكومي "ان التزام الحكومة بقرارات الجامعة العربية التي أدانت أعمال القمع التي يمارسها النظام السوري ضد معارضيه أوصل رسائل ايجابية إلى السعودية وبالتالي أسهمت هي الأخرى بتشجيعها على العودة نحو العراق".

وخلص إلى أن "الموقف العراقي الجديد يعبر عن حنكة في التعامل مع القضايا ذات الطابع الدبلوماسي العالي، من خلال تنقية المواقف مع دول المنطقة لاسيما سوريا باعتبار أن بغداد ستقود قمة العرب".

وصل وفد امني عراقي رفيع المستوى، برئاسة مستشار الأمن الوطني وكالة فالح الفياض، وعضوية الوكيل الأقدم لوزارة الداخلية عدنان الأسدي الأسبوع إلى العاصمة السعودية الرياض لمناقشة أوضاع المعتقلين في البلدين، وسط أجواء وصفتها وسائل الإعلام حينها بالتفاؤل الحذر.

وعلى صعيد متصل قال المتحدث باسم الحكومة علي الدباغ إن "خمسة وفود وزارية نقلت رسائل رئيس الجمهورية جلال طالباني ودعواته إلى الدول العربية لحضور القمة"، مشيرا الى أن "الحكومة العرقية لم تتسلم أي رد سلبي بعدم الحضور إلى القمة".

وعن دعوة سوريا أضاف الدباغ خلال مؤتمر صحفي أن "العراق ملتزم بقرارات الجامعة العربية وعليه فأن سوريا لن تدعو إلى الاجتماع باعتبار أن عضويتها معلقة"، لافتا في الوقت ذاته إلى أن "الدعوة لن توجه إلى المجلس الوطني السوري المعارض".

وأوضح انه "يتوجب على العراق في المرحلة الحالية أن يكون له دور فاعل على الساحة العربية في اتخاذ القرارات بالمنطقة".

وأشار الدباغ إلى أن "الاستعدادات لعقد القمة متواصلة وشبه مكتملة من حيث توفير القاعات الخاصة بعقد المؤتمرات الصحفية، كما تم أخذ معلومات الصحفيين بهدف إصدار الباجات الخاصة بهم".

واختتم الدباغ حديثه بالقول إن "الحكومة العراقية تهدف وتعمل على تذليل الصعوبات والمشاكل التي تعترض نقل الحدث"، مبينا أن "قناة العراقية ستتولى نقل الحدث مباشرة وستقوم بإعطاء الترددات إلى جميع القنوات الفضائية مجانا".

وعلى صعيد ذي صلة ذكرت الخارجية الاثنين إن سلطنة عمّان لبت دعوتها للمشاركة في مؤتمر القمة العربية المقرر في العاصمة بغداد في ٢٩ آذار مارس المقبل.

ووصل وزير الخارجية في وقت سابق من الاثنين إلى سلطنة عمان لتقديم دعوة إلى قادتها للمشاركة في القمة العربية.

قالت الخارجية في بيان نشر على موقعها إن زيباري سلم دعوة حضور القمة العربية إلى فهد بن محمود آل سعيد نائب رئيس مجلس الوزراء العماني لإيصالها إلى السلطان قابوس.

وأضافت الخارجية أن آل سعيد وافق على مشاركة بلاده في قمة بغداد لبحث "التطورات الكبيرة التي تعصف بالعديد من البلدان العربية من جراء ثورات الربيع العربي".

وقال العراق يوم السبت الماضي إن الجامعة العربية أبلغته بان جميع الدول العربية ستحضر إلى مؤتمر قمة بغداد.

وتسلم لبنان مؤخرا دعوة العراق رسميا للحضور إلى مؤتمر القمة.

وأعلن زيباري الجمعة أن سوريا "ليست مدعوة" إلى القمة العربية المقبلة في بغداد كما كرر الحديث ذاته المتحدث باسم الحكومة علي الدباغ في وقت سابق من الاثنين.

بعد انتهاء مهلة المالكي.. محافظ ديالى يستقيل

□ بغداد / المدى

أعلن محافظ ديالى عبد الناصر المهداوي، الاثنين، عن تقديم استقالته احتجاجاً على عدم رد الحكومة الاتحادية على المطالبات الخاصة بمحاسبة الأجهزة الأمنية في المحافظة، مؤكدا أن ديالى شهدت خرقاً كبيراً للقانون بعد طلب إقامة الإقليم.

وسبق وأن أمهل رئيس الوزراء نوري المالكي، نهاية الأسبوع الماضي محافظ ديالى ثلاثة أيام للعودة إلى بعقوبة ومزاولة عمله، محذراً من إقالته من منصبه.

وقال المهداوي في تصريحات صحفية أمس، إنه "بعد تقديم بعض أعضاء مجلس المحافظة طلبا بإقامة الإقليم شهدت ديالى خرقاً وتجاوزاً كبيراً للقانون من قبل شخصيات خارجة عن القانون"، مبيناً أنه "كان هناك انتهاك لحرمات مجلس وديوان المحافظة الأمر الذي دفع بالسلطتين التشريعية والتنفيذية الى نقل عملها من مركز المحافظة إلى قضاء خانقين بتصويت من المجلس بأغلبية أعضائه".

وأضاف المهداوي أنه خاطب "جميع القيادات والمراجع العليا ورؤساء الجمهورية والوزراء والبرلمان بكل التفاصيل التي شهدتها المحافظة وطالبنا بمحاسبة الأجهزة الأمنية التي انحازت بالكامل للخارجين عن القانون"، معتبراً أن "تلك المطالبات لم تلق أي رد أو قبول من قبل الحكومة الاتحادية لذلك نقدم استقالتنا إلى مجلس المحافظة ونجعلها تحت تصرف قيادة تحالف الوسط باعتباره الجهة التي وضعتني في هذا المكان".

عبد الناصر المهداوي

وفي هذه الأثناء سارعت كتلة العراقية في مجلس ديالى، إلى إعلان وجود إجماع من قبل الكتل السياسية في المجلس على قبول استقالة المحافظ عبد الناصر المهداوي، وقال عضو الكتلة عدنان زيدان الكرخي إن "المهداوي كان راغباً بالاستقالة منذ أزمة إعلان تقديم طلب مشروع إقليم ديالى، إلا أنه حاول المماطلة طيلة الفترة الماضية من اجل تهيئة الظروف لإيجاد بديل له من الحزب الإسلامي العراقي الذي ينتمي إليه".

وأضاف الكرخي أن "هناك إجماعا على قبول استقالة محافظ ديالى من قبل الكتل السياسية في مجلس المحافظة لأسباب عدة أبرزها أنه اخفق في أداء مهامه الرسمية طيلة الفترة الماضية"، مبيناً أن كتلته "ترفض وبشكل قاطع أن يكون محافظ ديالى المقبل شخصية تنتمي إلى الحزب الإسلامي".

وأكد الكرخي "وجود إجماع من قبل غالبية الكتل السياسية في مجلس ديالى على ترشيح مرشح عن العراقية ينتمي إلى الحوار الوطني أو الوفاق الوطني ليتبوأ منصب محافظ ديالى الجديد".

بالمقابل اعتبرت كتلة ائتلاف دولة القانون في مجلس المحافظة، أن، تبريرات محافظ ديالى في تقديم استقالته "غير صادقة"، وقال رئيس كتلة ائتلاف دولة القانون في مجلس ديالى عصام شاكر، إن "محافظ ديالى المستقيل أعطى مبررات لوسائل الإعلام المحلية لتوضيح أسباب استقالته وهي غير صادقة بالمرة وجاءت مخالفة للحقيقة التي يعرفها القاصي والداني"، مبيناً أنها "أتت في إطار التغطية على فشله في أداء مهامه الرسمية".

العبادي: رفضنا القرار.. فمررته العراقية والتحالف الكردستاني

ديالى يستقيل

ضغوط ترغم كتلا لمطالبة البرلمان بإلغاء مصفحات النواب

□ بغداد / المدى

على الرغم من أن ٢٢٢ نائباً من أصل ٣٢٥ هم أعضاء مجلس النواب العراقي كانوا قد تقدموا في وقت سابق بطلب تزويدهم بسيارات مصفحة لحمايتهم. وبعد أن صوتت كتل المجلس الخميس الماضي على موازنة البلاد ومن ضمنها شراء ٣٥٠ مصفحة بمبلغ قدره ٥٠ مليون دولار، فإنها بدأت وأمام ضغط الشارع العراقي واستيائه وانتقاد المرجعيات الدينية بتراشق الاتهامات في ما بينها حول التصويت للمادة أو رفضها حيث تلقي كل كتلة على الأخرى مسؤولية الموافقة، الأمر الذي دعا بعض النواب إلى عرض تسجيل لعملية التصويت ليتبين الشعب حقيقة من رفض ومن وافق على صفقة المصفحات.

يأتي ذلك بعد ان ذكر النائب عن لجنة الامن والدفاع عدنان المياحي في تصريح نشرته (المدى) أمس وقال "إن مسألة الاستعانة بالمصفحات جاءت في بادئ الامر قبل ثلاثة أشهر بأن يتم شراؤها للنواب الذين لا يمتلكون هذا النوع من العجلات، وذلك من خلال التعاون مع احد المصارف الحكومية ويتم تسديد المبالغ على شكل أقساط للراغبين، بعد حين تفاجأنا بوجود هذا المقترح ضمن مشروع الموازنة وتم التصويت عليه".

أمس، دعت كتلة مستقلون، بزعامة نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني، ضمن كتلة التحالف الوطني، الرئاسة العراقية إلى نقض مادة المصفحات وإرجاع قانون الموازنة إلى مجلس النواب لإلغاء هذه المادة. وقالت الكتلة في بيان صحفي، إن مجلس النواب صوّت على مادة شراء سيارات مصفحة لأعضائه بالتزامن مع يوم أدمى قلوب العراقيين من جراء العمليات الإرهابية التي طالت العاصمة بغداد وعدداً من المحافظات راح ضحيتها العشرات من العراقيين.

ورأت أن هذه الأموال كان الأجدى أن تخصص لدعم موازنة الوزارات الأمنية لتمكينها من حماية المواطنين بشكل أفضل بدلاً من تخصيصها لحماية المسؤولين، وطالبت رئاسة الجمهورية بعدم التصديق على الموازنة الاتحادية للعام ٢٠١٢ وإعادتها الى مجلس النواب للتصويت على الغاء هذه المادة، كما دعت النواب إلى أن يتخذوا قرارهم بالرفض القاطع لهذه المادة ليثبتوا لناخبيهم أن مصالح الوطن والشعب فوق المصالح الخاصة والضيقة والاتجاه لإقرار مشاريع القوانين التي تخدم المواطنين وتؤسس لبناء دولة المؤسسات.

ومن جهته، أكد رئيس كتلة حزب الفضيلة، عضو لجنة الأمن والدفاع البرلمانية عمار طعمة، أن البرلمان وقع في خطأ عند التصويت على السيارات المصفحة التي كان من الأجدر مناقلة أموالها وتحويلها لدعم الأجهزة الاستخبارية.

ومن جانبه، استغرب النائب في ائتلاف العراقية حامد المطلك تصريحات بعض النواب من التحالف الوطني بأن اغلب نواب التحالف لم يصوتوا لقانون شراء السيارات المصفحة لمجلس النواب، بينما العراقية والتحالف الكردستاني صوتت لصالح القرار مبيناً أن هناك من وافق وهناك من عارض القرار في الكتل الثلاث. وأكد أنه لم يكن هناك أي كتلة مصرة على القانون سواء في العراقية أو التحالف الكردستاني أو التحالف الوطني وإن الغلبة كانت للموافقين فأقرّ الأمر.

وكان النائب حيدر العبادي، عضو دولة القانون بزعامة رئيس الوزراء نوري المالكي، قد قال في تصريح بثته قناة العراقية إنه دعا النواب خلال الجلسة للتصويت ضد القرار لكن تم حذف صوته أثناء بث الجلسة تلفزيونياً، وأضاف أن أغلب أعضاء التحالف الوطني صوتوا ضد القرار فيما صوت أغلب أعضاء الكتلتين الرئيسيتين الأخريين (ائتلاف العراقية والتحالف الكردستاني) مع القرار.

وإزاء تراشق الاتهامات هذا، فقد طالب النائب باقر الزبيدي، رئيس كتلة المواطن، الممثلة للمجلس الأعلى الإسلامي بزعامة عمار الحكيم بعرض الجلسة الخاصة بالتصويت على السيارات المصفحة المخصصة للبرلمان، وقال الزبيدي إن عرض جلسة التصويت على السيارات المصفحة على الشعب هو الحل الأمثل لإنهاء المزايدات ومن حق الشعب العراقي أن يطلع عليها.

وأشار إلى أن هناك إمكانية لنقض القانون وإلغاء التصويت الخاصة بها ومناقلة الأموال التي خُصصت للسيارات المصفحة إلى الفقراء والمحرومين. وأكد "إننا في كتلة المواطن لم نصوت ومازلنا عند رأينا بمناقلة أموالها إلى أبواب أكثر أهمية مع أننا نعلم أن النواب ليس وحدهم من يستخدم السيارات المصفحة".

وأوضح أن رئاسة الوزراء لديها ما لا يقل عن ٧٠ سيارة مصفحة، ورئاسة الجمهورية ما لا يقل عن ٨٠ سيارة مصفحة، والوزارات ما لا يقل عن ٣٠ سيارة مصفحة، لكل وزارة وهيئة النزاهة لديها ما لا يقل عن ٢٥ سيارة مصفحة، ومفوضية الانتخابات مالا يقل عن ٢٠ سيارة مصفحة. وشدد على أن الأموال التي تذهب لشراء هذه السيارات الشعب أولى بها. وقد أثار قرار شراء المصفحات استياء شعبياً واسعاً وهتف ضده المتظاهرون الذين خرجوا وسط بغداد يومي الجمعة والسبت الماضيين.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
نائب رئيس التحرير
عدنان حسين
مدير التحرير
علي حسين
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون